اللّبنانيّون الشّيعة وفرنسا؛ جدليَّة الدّور والهويّة ١٩١٨م-١٩٤٦م

طليع كمال حمدان*

إشكاليةُ البحث

شكّلت العلاقة الفرنسيّة مع لبنان واحدة من أقدم العلاقات وأكثرها جدليّة في الدّراسات التّاريخيّة الحديثة والمعاصرة، نظرًا إلى تعدّد مجالاتها وارتباطها العضويّ بالكاثوليك عمومًا والموارنة خصوصًا؛ ما أتاح لها القيام بدور «الأُمّ الحنون» لهذا المكوّن الطّائفيّ ضمن التركيبة المحلّيّة الداخليّة؛ لتصبح ـ في العقد الثاني من القرن العشرين ـ أُمًّا ولّادة للبنان الكبير، مع ما استتبعه ذلك الدّور من نفوذ وتحكّم في رسم التّركيبة الحاكمة للطّوائف وأدوارها في النّظام اللّبنانيّ الوليد.

ذلك الدّور الذي اكتسبته فرنسا في لبنان، ما زال يحدث صدًى إيجابيًّا عند بعضهم، وحذرًا ممزوجًا بشيء من مرارات التاريخ وأحداثه المُتداخلة عند بعضهم الآخر؛ ما يدفعنا للبحث عن علاقة فرنسا ببقيّة المُكوّنات الطّائفيّة في لبنان، وعلى وجه التحديد اللّبنانيّين الشيعة، الذين بات التغيّر في حضورهم السّياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ في نظر بعضهم تهديدًا للصّيغة التي أرستها فرنسا قبيل قرن من الزمن؛ ما يدفعنا إلى طرح السّؤال الإشكاليّ:

* أستاذ التاريخ في كلية الأديان والعلوم الإنسانية، جامعة المعارف، لبنان.

كيف كانت العلاقات الفرنسيّة ـ الشيعيّة على ضوء الوقائع التاريخيّة المشوّشة بين الطرفين في ظل الوجود الفرنسيّ بين الأعوام 1918 ـ م 1946م، (ما قبل إعلان لبنان الكبير إلى إعلان الاستقلال)؟ لا سيّما وأنّ تلك العلاقة لم تكن وفق مسار واحد؛ بل تأرجحت بين العدائيّة المطلقة والعدائيّة المؤقتة الظرفيّة، والتطبيع الكامل.

لقد حفلت السّرديّات التاريخيّة المحلّيّة بإبراز رفض الشيعة للانتداب ودعمهم لجماعات المقاومة المحلّيّة والمجاورة ضدّ الفرنسيّين بعدّهم محتلّين، وبين سرديّات أخرى أقرّت بواقع العدائيّة لكنّها أعطته زمنًا قصيرًا، وربطته بظروف موضوعيّة أملتها الأحداث المتسارعة في ذلك الوقت، انسجامًا مع الموقف السّوريّ العام وعدم رغبة «عموم الشيعة» في الخروج عن الربقة السّوريّة القوميّة والإسلاميّة بعد الخروج عن الرابطة العثمانيّة ..

إنّ تحليلًا موضوعيًّا للمسار التّاريخيّ الّذي عرفته العلاقة بين فرنسا المنتدبة واللّبنانيّين الشّيعة في العقود الثلاثة الأولى من عمر لبنان الجديد، يقتضي التّوقّف عند أبرز المحطّات المفصليّة الّتي مرّت بها تلك العلاقة في الواقع المحلّيّ اللّبنانيّ، منذ دخول الجيوش الفرنسيّة إلى لبنان في تشرين الأول من العام 1918م إلى خروج آخر جنديّ فرنسيّ في 31 كانون الأول من العام 1946م .

هناك ثلاث مراحل تاريخيّة تُحتّم قراءة مشهد العلاقة بين الفرنسيّين واللّبنانيّين الشيعة:

المرحلة الأولى: العلاقة في ظلّ الوجود العثمانيّ

اكتسب تلك المرحلة أهمّيّتها لكونها أعطت شكلًا نهائيًّا لتوزّع القوى الطّائفيّة اللّبنانيّة على أرض الواقع، تمّ التّأسيس عليه فرنسيًّا في رسم خارطة لبنان الجديد، وعكست في جوهرها خلاصة السّياسات العثمانيّة في البلاد السّوريّة تجاه الأقلّيّات الطّائفيّة، لا سيّما في المناطق التي تشكّل منها فيما بعد لبنان الكبير، حيث عملت السّلطات العثمانيّة على تقويض مواقع القِوى الشّيعيّة تدريجيًّا بعد عقود من الحكم الإقطاعيّ المحلّيّ، كانت أملتها حاجة الأتراك لعصبيّات محلّيّة تفرض سيطرتها في مناطقها وتستطيع ضبط الخراج، فبرزت محلّيًّا مجموعة من العائلات الشّيعيّة الإقطاعيّة في جبل عامل، كآل سودون، وآل الصغير، وآل شكر،

وآل منكر، وفي جبيل مع الحماديّين، وفي بعلبك مع الحرافشة، الّذين امتدّت إمارتهم لتتجاوز بعلبك والبقاع إلى لوائي: حمص، وتدمر في القرنين: السّادس، والسّابع عشر[1].

إنّ المُتتبّع لحركة الشّيعة طوال الوجود العثمانيّ، لا يلحظ جهدًا شيعيًّا انفصاليًّا عن الدّولة العثمانيّة، حيث آثر الشّيعة عمومًا التّمسُّك بالرّابطة الإسلاميّة على حساب العلاقات الانفصاليّة، وكان أقصى ما يطمحون إليه استقلالًا ذاتيًّا في مقاطعتهم عن سلطة الأمراء المعنيّين والشّهابيّين. ودفع غلوّ ولاة دمشق وعكا وصيدا وطرابلس في تعسّفهم وظلمهم لهم. ويمكن القول: إنّ الحراك الحرفوشيّ في نهاية القرن السّادس عشر ومطلع القرن السّابع عشر، كان صراعًا على النّفوذ، وحدود الالتزام الضريبيّ في مواجهة الإمارة المعنيّة، كما كانت حركة ناصيف النصّار في أواخر القرن الثامن عشر شكلًا من التّحالف مع أمير الجليل ظاهر العمر في مواجهة أمير الجبل الشّهابي، من أجل مزيد من الاستقلال والحرّيّة في وجه ولاة دمشق، وكذلك وقوف المشيخة الحماديّة في جبل لبنان في مواجهة والي طرابلس لم تكن حركة انفصاليّة في أواخر القرن الثامن عشر؛ بل كانت جزءًا من الدّفاع عن الاستقلال الذّاتيّ ومندرجاته في النّظام المقاطعجيّ العثمانيّ. وبعد سقوط تلك المحاولات في جبل عامل، وجبل لبنان، والبقاع بحلول العام 1788م «صار شيعة لبنان أكثر قليلًا من تابعين في صراع أكبر، مُعارضين مختلف الأمراء الشهابيّين، وحاكمي صيدا ودمشق»[2].

مع تسارع الأحداث الإقليميّة في القرن التّاسع عشر، بدت السّلطنة العثمانيّة أكثر رضوخًا أمام التّدخّلات الأجنبيّة المُتزايدة في شؤونها، وأكثر شرهًا لإخضاع المُكوّنات المحلّيّة الّتي لا ظهير دوليّ لها، وفي هذا السياق تمّ إقرار التّنظيمات العثمانيّة في العام 1839م، ثمّ خروج المصريّين من لبنان وسوريا في العام 1840م، وتأسيس نظام القائمّقاميّتين في العام 1842م، على أنقاض الإمارة الشّهابيّة في جبل لبنان ـ وتحوّل إمارة الحرافشة في بعلبك إلى الحكم العثمانيّ

1- عبد الرحيم أبو حسن: «لبنان والإمارة الدرزيّة في العهد العثمانيّ، وثائق دفتر المهمّة 1546-1711»، دار النهار، بيروت، 2005م، ص: 181-180.

2- ستيفان وينتر: «الشيعة في لبنان تحت الحكم العثمانيّ 1516-1788»، ترجمة: محمد حسين المهاجر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلاميّ، بيروت، 2016م، ص: 167، 305.

المباشر في العام 1850م[1]. ثمّ إقرار نظام المتصرّفيّة في العام 1861م بعد توافق دوليّ ـ عثمانيّ؛ ما جعل الشّيعة بالكامل تحت الحكم المباشر للدّولة العثمانيّة، ما خلا قلّة منهم كانت تعيش في جبل لبنان، على هامش السّلطة الممنوحة هناك للموارنة؛ ما جعل الدّور السّياسيّ الشيعيّ- على مشارف القرن العشرين ـ محدودًا ضمن آليّات العمل الداخليّة العثمانيّة.

شكّل إعادة العمل في «مجلس المبعوثان» في العام 1908م، وتنامي المدّ القوميّ، وانتشار الجمعيّات الانفصاليّة، فرصة للنّخب الشيعيّة الشّابّة لتأكيد خياراتها القوميّة على أساس اللّامركزيّة تحت سلطة الدولة العثمانيّة، ويظهر من خلال تتبّع تلك الأحداث، الدّور الرّياديّ المحلّيّ الّذي أدّته تلك النُّخب في ترويج الموقف القوميّ- العربيّ؛ لمواجهة سياسة التّتريك الّتي اتّبعتها سلطة الاتّحاد والتّرقّي في إسطنبول، وانعكس ذلك في نشاط الجمعيّات العربيّة والقوميّة في مناطقهم، وفي المحاكمات الّتي أنزلت ببعض رموزهم في محكمة عالية العرفية 1915م[2].

ارتكزت جهود فرنسا التّوسّعيّة على التّغلغل السّلس في مفاصل الدّولة العثمانيّة اقتصاديًّا وثقافيًّا وسياسيًّا، من خلال مدّ جسور التّواصل مع رعاياها الكاثوليك الموجودين في أماكن سيطرة الدّولة العثمانيّة على السّاحل الشرقيّ للبحر الأبيض المُتوسّط، معتمدة على امتيازاتها التّجاريّة والثقافيّة في بلدان السّلطنة العثمانيّة ابتداء من العام 1536م مع سفارة جان دو لافوريه Jean de la Forêt؛ ما أمّن لها «ساترا» موضوعيًّا لدعم الأقلّيّات المسيحيّة القلقة وعلى رأسها الموارنة، وباتت الأولويّة المطلقة في السّياسة الخارجيّة الفرنسيّة تنمية العلاقة التاريخيّة بين فرنسا والموارنة، تحت مظلّة حماية الكاثوليك في لبنان والمشرق، بعد تعهّد قدّمه لويس الرابع عشر في العام 1649م، بحماية الكنيسة المارونيّة وجميع طوائفها والتي ورد في نصّه: «ليكن معلومًا، أنّنا نضع تحت حمايتنا ورعايتنا بطريرك ورعايا وإكليروس المارونيّة المسيحيّة، الّذين يعيشون ويعملون في جبل لبنان»[3]. ومع فشل

1- حسن نصر الله: «تاريخ بعلبك»، دار الوفاء، بيروت، 1984م، ص: 227.

2- للتّوسّع حول محاكمات عالية العرفيّة في العام 1915م، ومعرفة أسماء المعتقلين والأسباب التي أدّت إليها، انظر: محمد جابر آل صفا «تاريخ جبل عامل»، دار النهار، بيروت، 2004م، ص: 219-215.

3- نصري سلهب: «الأسباب التّاريخيّة للإحباط المارونيّ- المسألة المارونيّة»، بيسان، بيروت، ←

حملتها على مصر في تحقيق وجود ثابت وفاعل لها أواخر القرن الثّامن عشر، شكّل احتلالها المبكر للجزائر في العام 1830م موطئ قدم ثابتة لها في الشّمال الأفريقيّ، وجعلها على تماس مع مخطّطاتها للتّمدّد في بلدان المشرق عبر البوّابة السّوريّة، والّتي شكّل نظام متصرّفيّة جبل لبنان صورة بارزة لنجاحها.

مع اكتمال مقوّمات السّيطرة الفرنسيّة- الإنكليزيّة على المشرق العربيّ، قُبَيْل اندلاع الحرب العالميّة الأولى في العام 1914م، سعى الفرنسيّون إلى دراسة خصوصيّات الأقلّيّات الدّينيّة -من غير المسيحيّين- كالعلويّين والدروز والشّيعة على مستوى تنظيماتهم المحلّيّة وأفكارهم الدينيّة، تمهيدًا للانفتاح عليهم وتحريكهم لمواجهة السّياسة الإنكليزيّة الرّامية آنذاك إلى إيجاد «خلافة إسلاميّة»، أو «دولة عربيّة موحّدة» تابعة لها. وفي ذلك الإطار، سجّلت بعض التّقارير الفرنسيّة شرحًا للخصوصيّات الدينيّة والمحلّيّة لتلك الأقلّيّات، وقد جاء في بعض تلك التّقارير الحديث عن محاولة لم تكتمل لمدّ جسور العلاقة مع الزّعامة المحلّيّة الشّيعيّة المُتمثّلة في كامل الأسعد، عكسها قنصل فرنسا العام في بيروت «كولوندر»(M. coulondre) في رسالة أرسلها إلى الرّئيس «بوانكاريه» في 14 تشرين الأول/ أوكتوبر عن تواصل مع الزّعيم الشّيعيّ آنذاك كامل الأسعد لحاجات انتخابيّة وحاجته إلى دعم الصّوت المسيحيّ في مرجعيون في انتخابات مجلس المبعوثان في العام 1912م، وحاجة فرنسا إلى إقامة علاقة تحالف مع طوائف أخرى تدعمها في سياستها المشرقيّة. لكن ذلك التّواصل بقي في توقيته وظروفه موقفًا آنيًّا ليس له أيّ قاعدة اجتماعيّة، أو اقتصاديّة شيعيّة[1].

وعليه، يمكننا القول بعدم وجود علاقة ما بين النّخب الشّيعيّة وبين الفرنسيّين؛

← 2000م، ص: 39. ويُشير الكاتب في الكتاب نفسه إلى أنّ العلاقة بين فرنسا والموارنة تعود بحسب الذاكرة الجماعيّة المارونيّة في أقرب حدّ إلى العام 1250م، عندما قام وفد من الموارنة بقيادة ابن أميرهم سمعان، بزيارة لويس التاسع ملك فرنسا، المعروف بالقدّيس لويس بتاريخ 24 أيار من تلك السنة في عكا، عاصمة مملكة الفرنج الصليبيّة آنذاك. وفي تلك المناسبة، منح المليك الفرنسيّ «للأمّة» المارونيّة ما سمّي «عهدة القدّيس لويس»، انظر: نصري سلهب: المرجع نفسه، ص: 35 .

1- انظر الوثيقة كاملة: وجيه كوثراني: «بلاد الشام في مطلع القرن العشرين: السّكّان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصهيونيّ، قراءة في الوثائق الدبلوماسيّة الفرنسيّة»، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، بيروت، 2013م، ص: 215-211.

لأنّـه لـم يكـن فـي مشـروع الشّـيعة السّياسيّ أيّ بُعْدٍ انفصاليّ يُغـري الفرنسـيّين بالتّعاون معهـم، فخياراتهـم كانـت مُتماهيـة مـع الأغلبيّـة السّـاحقة فـي المنطقـة، والّتي تجسّـدت فـي طلـب اللّامركزيّـة، والمزيـد من الحرّيّـات والحقوق القوميّـة تحت السّـلطنة العثمانيّة.

المرحلـة الثانيـة: العلاقـة فـي ظـلّ الحكومـة العربيّـة فـي دمشـق 1918م 1920م

إنّ المرحلـة القصيـرة للحكـم العربـيّ والانقضـاض الفرنسـيّ الدّمـويّ علـى المناطـق الشّـيعيّة المعارضـة للانتـداب، تجعلنـا نُسـجّل مجموعـة مـن النّقـاط تسـاعدنا علـى تحليـل تلـك العلاقـة بيـن الشّـيعة والفرنسـيّين، فـي تلـك المرحلـة الزّمنيّـة المهمّـة:

1. تأييـد غالبيّـة النّخب العلمائيّـة والثّقافيّـة الشّـيعيّة بقاعًـا وجنوبًـا للحكومـة العربيّة فـي دمشـق، ورفـض الانتـداب الفرنسـيّ [1]؛ نتيجـة توقهـم إلى الاندمـاج فـي هويّـة جامعـة (إسـلاميّة- عروبيّـة) لا ينظـر إليهـم فيهـا بوصفهـم أقلّيّـةً مُهمّشـة. وذلـك مـا عكسـته فـي النّهايـة العرائـض الّتـي قدّمهـا شـيعة الجنـوب والبقـاع للجنـة «كينـغ كرايـن»، ووفـود العامليّيـن، ووفـد أهالـي بعلبـك بقيـادة سـعيد حيـدر بعـد زيـارة الملـك فيصـل فـي دمشـق، وكذلـك اجتمـاع قريـة النّاصريّـة الّـذي حضـره عـدد مـن العائـلات البقاعيّـة المُؤيّـدة للحركـة الوطنيّـة؛ لتـدارس إقـرار الانتـداب الفرنسـيّ علـى سـوريا ولبنـان، يرافقهـم مائتـا مسـلّح بزعامـة يوسـف مخيبـر حيـدر الّـذي دعـا إلـى مهاجمـة الفرنسـيّين فـي ريـاق وزحلـة [2]. وأضـاء مؤتمـر وادي الحجيـر فـي 24 نيسـان مـن العـام 1920م، علـى مـدى التّأييـد

1- مـن الأمثلـة علـى ذلـك: كلمـة السـيّد محسـن الأميـن فـي أثنـاء زيـارة الوفـد العاملـيّ لفيصـل فـي دمشـق مخاطبًـا إيّـاه: «نحـن أنصـار جـدّك؛ (أي النّبـيّ محمـد ﷺ) ولا نحتـاج إلـى مجاملـة خاصّـة». (وخطـاب شـيخ النبطيّـة عبـد الحسـين صـادق فـي المؤتمـر السّـوريّ فـي العـام 1919 م مخاطبًـا فيصـل قائـلًا: «نبايعـك مَلـكا حتـى المـوت». والأهـمّ والأكثـر وضوحًـا المُذكّـرة التـي رفعهـا السـيّد عبـد الحسـين شـرف الديـن إلـى لجنـة كنغ-كرايـن، وأكّـد فيهـا علـى ثوابـت، سـتُحدّد الموقـف الشـيعيّ عمومًـا والعاملـيّ خصوصًـا مـن الانتـداب الفرنسـيّ، عندمـا أكّـد علـى اسـتقلال سـوريا التـامّ بوصفهـا مملكـةً مسـتقلّةً وتضـمّ فلسـطين ولبنـان، وأن يكـون فيصـل ملـكًا عليهـا، ويتمتّـع جميـع أبنائهـا بالعدالـة والمسـاواة، وأن لا حـق لفرنسـا بمـا تدّعيـه بـأيّ بقعـة سـوريّة. (عبـد الحسـين شـرف الديـن: «بغيـة الراغبيـن فـي سلسـلة آل شـرف الديـن»، الجـزء 2، الـدار الإسـلاميّة، بيـروت، 1991م، ص: 454-453).

2- مهيب حمادة، «تاريخ علاقة البقاعيّين بالسّوريّين»، لا.ت، ص: 99.

العام لشيعة لبنان لخيار الحكومة العربيّة بزعامة فيصل. وأمّا الاستثناءات في الموقف الشّيعيّ، فقد ظهرت عند بعض العشائر الحماديّة في بعلبك الهرمل الّتي مالت إلى مهادنة الفرنسيّين، وأحجمت عن إعلان مساندتها للحكومة العربيّة في دمشق؛ بينما نحا بعضها الآخر إلى تأييدها ودعمها[1]،وأمّا الأقلّيّة الشّيعيّة في جبل لبنان، فقد أيّدت بغالبيّتها استقلال لبنان عن سوريا تحت الانتداب الفرنسيّ، وقيام دولة لبنان الكبير[2].

2. الحذر والتّردّد (عدم اليقين) من قِبَل الزّعامة التّقليديّة الشّيعيّة من إعلان التّأييد سريعًا للحكومة العربيّة في دمشق، أو تأييد الدّخول العسكريّ الفرنسيّ إلى لبنان؛ نتيجة العلاقة المُلتبسة بين الزّعامة التّقليديّة الشّيعيّة الأكثر تأثيرًا في الجنوب ـ كامل الأسعد ـ وفي البقاع ـ محمد سعيد حمادي وأسعد حيدر نموذجا ـ مع القوى السّياسيّة المُستجدّة في دمشق. ويُعدّ كلام كامل الأسعد في مُستهلّ اجتماع «وادي الحجير» مؤشّرًا واضحًا على تردّد القيادة التّقليديّة في دعم الحكومة العربيّة، على الرّغم من الضّغط الّذي مارسته حكومة دمشق بعد المؤتمر السّوريّ العام في آذار 1920م، عندما أوفدت إلى كامل الأسعد، أحمد مريود (شريك أدهم خنجر في محاولة اغتيال غورو وقائد الثّورة المُسلّحة في الجولان) وأسعد العاصي (أخ سعيد العاص قائد منطقة الزبداني)، تطلب منه حسم موقفه و«إنّه انقضى دور الأقوال وجاء دور الأعمال، وعلى جبل عامل أن يُصرّح بخطّته ومنهاجه، فإمّا أن يكون معنا، فليستعدّ للثّورة. وإمّا أن لا يفعل، فيكون علينا، ويكون لنا وله شأن. فأجابهم

1- اجتمع مُمثّلون عن عائلات منطقة الهرمل في منزل تامر حمادة «مندوب منطقة الهرمل في المؤتمر السّرّيّ العام» وتقرّر إرسال 100 مقاتل من تلك العائلات بقيادة علي حمادة لمساعدة الثُّوّار في تل كلخ لمواجهة القوّات الفرنسيّة الزّاحفة. (غسان: طه «شيعة لبنان- العشيرة، الحزب، الدولة، بعلبك الهرمل نموذجا»، معهد المعارف الحكميّة، بيروت، 2006 م، ص: 117-116).

2- ذلك ما كشفه الكتاب الرّسميّ الّذي رفعه مشايخ مقاطعة جبيل ومختاريها إلى حاكم لبنان الكبير في 11 ك2 1920م الّذي يؤيّد بشكل مُطلق قيام دولة لبنان الكبير، ويُشدّد على الجوانب: الإنمائيّة، والاقتصاديّة، والإداريّة. (علي راغب حيدر أحمد: «المسلمون الشّيعة في كسروان وجبيل: سياسيًّا - تاريخيًّا - اجتماعيًّا»، دار الهادي، بيروت، 2007م، ص: 123).

كامل بك ـ كما ينقل أحمد رضا ـ:إنّ مثل هذا العمل، يحتاج إلى رويّة، ولا يحسن أن يكون الرّأي فيه فطيرًا»[1].

3. غموض موقف الحكومة العربيّة في دمشق تجاه الزّعامة التّقليديّة الشّيعيّة المحلّيّة، ومستقبل الشّيعة في النّظام الجديد. بعد أن طالبتهم بإعلان الحكومات العربيّة في مناطقهم ولبّوا نداءها، لم تبادر إلى إشراكهم في حكومتها المركزيّة في دمشق؛ بل جاءت باكورة قراراتها في الجنوب ـ ذي الأغلبيّة الشيعيّةـ تعيين رياض الصلح حاكمًا على صيدا، ونسيبه عفيف الصلح حاكمًا على صور؛ ما يعكس صورة تقديريّة للعلاقة الباردة الّتي ربطت الزّعامة التّقليديّة ـ بغالبيتهاـ مع القيادة العربيّة الدمشقيّة، فضلًا عن النّظرة الهامشيّة إلى ذلك المُكوّن بما يُمثّل من مجتمع وزعامات محلّيّة، «تجعلهم أطرافًا ثانويّين يمكن تمثيلهم من خارجهم»[2]. وكذلك في البقاع، عندما قامت الحكومة العربيّة بتعيين علي حمادي حاكمًا على منطقة القصير[3] متجاوزة الزّعامة التّقليديّة للعشائر الحماديّة في الهرمل، فضلًا عن غياب الدّعم الفيصليّ للشّيعة المعارضين للانتداب للقيام بحركة عسكريّة واسعة ضدّ الفرنسيّين؛ نتيجة قناعة فيصل بالتّنازل عن المناطق اللّبنانيّة لمصلحة الانتداب، وعدم رغبته في استفزاز الجانب الفرنسيّ في طريقه إلى قيادة المملكة العربيّة في دمشق. وذلك يُفسِّر عدم حماسته لطلب الوفد العامليّ الذي زاره بمشاركة السّيّدين محسن الأمين وعبد الحسين شرف الدين بعد مؤتمر الحجير، تقديم الدّعم لمقاومة الفرنسيّين، فأجابهم بأنه «عليكم الاعتماد على أنفسكم في حال قرَّرتم المقاومة» [4].

1- فطيرا: أي بدهيّ من غير رويّة . انظر: أحمد رضا: «مذكّرات للتّاريخ - حادث جبل عامل 1914م- 1922م»، تحقيق وتقديم منذر محمود جابر، دار النهار، بيروت، 2009، ص: 112.

2- تمارا شلبي: «شيعة جبل عامل ونشوء الدّولة اللّبنانيّة»، ص: 140.

3- مهيب حمادة: «تاريخ علاقة البقاعيّين بالسّوريّين»، لا.ت، ص: 107.

4- يقول السّيّد محسن الأمين في روايته: إنّ فيصلا نصح الوفد العامليّ بالمحافظة على الهدوء، وبسلوك منهج الاعتدال، وتجنّب المواجهة مع الفرنسيّين...ويضيف: وإنّه والسيّد شرف الدين رفعا تقريرًا إلى فيصل عن الوضع في جبل عامل، وعن حاجته إلى الأعتدة العسكريّة والمواد الغذائيّة التموينيّة، فكان جوابه - كما نقل السّيّد الأمين - بأنّ العامليّين، هم أضعف وأقلّ جهوزيّة وقدرة من أن يقوموا بثورة . (انظر: تمارا ←

4. السّعي الدَّؤوب للقادة العسكريِّين الفرنسيّين إلى تقويض الاعتراض الشّيعيّ وضربه بمختلف الأساليب المتاحة، مستخدمين أساليب التّرغيب والتّرهيب، وإثارة الفتن الطّائفيّة. فقد عمل الفرنسيّون على استمالة القِوَى المسيحيّة لا سيّما المارونيّة في القرى والمدن الجنوبيّة والبقاعيّة، في مقابل جيرانها المسلمين على قاعدة « فَرِّقْ تَسُدْ». فقاموا بمدّ المسيحيّين بالسّلاح، وتشكيل مجموعات مُسلّحة لهم[1]، للدّفاع عن النّفس، من هجمات مجموعات المقاومة المناوئة للانتداب ومؤيّديه. أمّا الهدف الحقيقيّ من وراء ذلك التّسليح فكان دفع المسيحيّين إلى فتنة مع الشّيعة[2]، تمهيدًا لتقويض أعمال المقاومة ورميها بالتّهمة المذهبيّة والطّائفيّة، بعد أن استطاعت إرباك المُخطّطات الفرنسيّة، وتعزيز حالة الرّفض الشعبيّ للوجود الفرنسيّ[3]. وقد عملت الدعاية الفرنسيّة على تصوير عمليّات المقاومة بِعدّها لصوصيّة ضدّ المسيحيّين ووجودهم وخياراتهم السّياسيّة؛ لخلق جوٍّ من عدمِ الأمان، وترسيخ فكرة أنّ المنطقة غير مُؤهّلة للاستقلال والوحدة؛ ما فتَح الباب واسعًا على أعمال تخريب طالت بجزء منها الآمنين، سواء بالاستهداف

← شلبي: «شيعة جبل عامل ونشوء الدولة اللّبنانيّة 1918م - 1943م»، دار النهار، بيروت، 2010م، ص: 172-171)؛ بينما ما نقله السّيد عبد الحسين شرف الدين يأتي في سياق مختلف، حيث أكّد أنّ فيصل شجّعه على مقاومة الفرنسيّين وعلى إكمال المعركة، بإمداد جبل عامل بما يحتاج إليه في قضيّته. (السيد عبد الحسين شرف الدين: بغية الراغبين، مصدر سابق، ج2، ص: 443)، وبغضّ النّظر عن تضارب الإجابتين المنقولتين، فإنّ الوقائع التي سبقت الاجتماع بالسّيّدين والتي تلته تجعلنا أكثر ميلًا إلى الأخذ بالإجابة الأولى للسيّد محسن الأمين وعدّ إجابته الثانية للسّيّد عبد الحسين من باب المجاملة والكياسة لا أكثر .

1- تزعم أحد تلك العصابات عيد الحوراني من بلدة الكفور الجنوبيّة تحت إشراف حاكم صيدا العسكريّ « شاربتنيه» Charpentier، كما تزعم عصابة أخرى إبراهيم فرنسيس من القليعة وقد قلده الفرنسيّون وسامًا في العام 1925م تقديرًا لخدماته.

2- Philip Shukry Khoury, “Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945”,(London: I. B. Tauris and Co. Ltd., 1987). p.99.

3- كانت التقارير الفرنسيّة الواردة من الأقضية الجنوبيّة أسبوعيًّا تتحدّث عن الإحساس بالخطر الداهم؛ نتيجة أعمال تلك المجموعات المقاومة. انظر: تمارا الشلبي: «جبل عامل ونشوء الدولة اللّبنانيّة ..»، مرجع سابق، ص: 161.

المباشر بالقتل والنّهب، أو من خلال الاقتتال الأهليّ بعناوين طائفيّة، كما حدث بين عين إبل المارونيّة، وبنت جبيل الشيعيّة. وقد شكّل ما حصل فرصة مناسبة لاستخدام القوّة المُسلّحة المفرطة للقضاء على بؤر المقاومة في الجنوب وإخضاع أهلها وتشتيت زعمائها وعلمائها بعد حملة نيجر المشؤومة في أيار من العام 1920م على قرى جبل عامل، والبقاع. في تلك الحملة، أمر غورو بتسيير حملة عسكريّة على قرى إيعات والدّار الواسعة والّتي انتهت بمحاصرة الجنود الفرنسيّين لزعيمي الحيادرة أسعد وسعيد باشا حيدر، واستكملت بعد ميسلون مباشرة بمهاجمة بعض القرى البقاعيّة والسّيطرة على مداخل بعلبك الهرمل تمهيدًا لزيارة غورو لزحلة وإعلان ضمّ البقاع إلى لبنان الكبير في 3 آب من العام 1920م. ولم يكتف الفرنسيّون بالعنف العسكريّ؛ بل اعتمدوا سياسة التّرهيب الضريبيّ، بفرض الضّرائب العالية على معارضيهم بشتى السُّبُل والوسائل بوصفها نتيجةً لحسم الموقف العام في سوريا الّذي حدث بعد معركة ميسلون في 24 تموز من العام 1920م .

5. غياب المشترك والجامع بين الإطار السّياسيّ المعارض للانتداب والإطار العسكريّ المواجه له على الأرض. شكّل غياب التّنسيق والدّعم المتبادل بين المجموعات المقاتلة في الجنوب والبقاع، إضافة إلى عدم التّواصل الجغرافيّ بينهما، وغياب البِنْية اللّوجستيّة والقياديّة الواحدة، نقطة ضعف رئيسة في حركة الاعتراض الشّيعيّ؛ ما سهّل تطويقها والقضاء عليها قُبَيْل إعلان الانتداب وبعده، بعدما عجزت الحكومة الفيصليّة عن مدّ المقاومين بما يلزم من عدّة وعتاد. وقد عزّز ذلك الواقع، التباين بين الإطار السّياسيّ المعارض والإطار العسكريّ على مستوى نوعيّة الأهداف والتّوقيت، حيث كان التّناغم مفقودًا خصوصًا مع التّضادّ الظاهر بين مجموعات المقاومة وبين الزّعامة التّقليديّة لا سيّما في الجنوب، مكان الثّقل الشّيعيّ. فالقيادة السّياسيّة التقليديّة، كانت ضمنيًّا تعارض العمل المُسلّح لغايات تتّصل بموقعها ودورها في النّظام الجديد؛ بينما كان دعم الزّعامة الدّينيّة مشروطًا بحصر القتال ضدّ الفرنسيّين، من دون التعرّض للآمنين من المسلمين والمسيحيّين. وهذا ما كشفته وقائع مؤتمر الحجير، الّذي كانت إحدى أهدافه وأبرزها، إطلاق

موقف نهائيّ ومشترك للمجموعة الشيعية إزاء التطوّرات الإقليميّة والمحلّيّة، ومحاولة تنظيم الجهد العسكريّ المقاوم وجعله يتكامل مع الجهد السّياسيّ على الأرض بما يتلاءم مع مصلحة الشيعة وقضيّتهم العادلة في جعل جبل عامل مستقلًّا استقلالًا داخليًّا ضمن الوحدة السّوريّة.

وهكذا، وعلى أعتاب إعلان دولة لبنان الكبير في أيلول 1920م، تمكّن الفرنسيّون من إخضاع حركة الاعتراض الشيعيّة عسكريًّا من خلال أساليب التّرهيب والتّرغيب وإثارة النّعرات الطائفيّة في وجهها. كما أنّ التّفاوت في موازين القوى، وعدم وجود إستراتيجيّة عسكريّة موحّدة لمقاومة الاحتلال الفرنسيّ في سوريا ولبنان، فضلًا عن التّشويش الفرنسيّ الذي نجح في بثّ الفرقة بينها وبين الطّوائف الأخرى، جعل تلك الحالة تنحسر تدريجيًّا، وسيكون لها الأثر البالغ في قبول الشّيعة بالصّيغة الجديدة.

المرحلة الثّالثة: العلاقة في ظلّ الانتداب الفرنسيّ على لبنان

لا شكّ أنّ الوقائع العسكريّة الّتي حصلت قُبَيْل إعلان الانتداب الفرنسيّ في أيلول من العام 1920م، شكّلت صدمةً وخيبةً لشريحة واسعة من الشّيعة اللّبنانيّين، فرهانهم على فيصل، كان رهانًا مكلفًا على الصّعيدين: السّياسيّ، والاقتصاديّ؛ ما جعل خسارتهم مزدوجة؛ خسروا حلمهم بالاستقلال الذّاتيّ ضمن الوحدة السّوريّة، وخسروا تأثيرهم الدّاخليّ المُحتمل في ظلّ الاحتلال الفرنسيّ، بعد أن رفضوا أن يكونوا مشروعًا خاصًّا على حساب الوحدة الإسلاميّة والعربيّة، فكانوا آخر من التحق بالمنظومة السّياسيّة الانتدابيّة وأكثر المُهمّشين في حقوقهم، ووجودهم، ودورهم الوطنيّ، وظلّت أمانيهم الشّعبيّة معلّقة بالوحدة السّوريّة حتّى تخلّى السّوريّون الوحدويّون عنها. لذا، كانت السّنوات الأولى من الانتداب مزيجًا من مهادنة الفرنسيّين لنيل ما تيسّر من حقوق، ورفع شعار المطلوبيّة في وجه ثالوث الحرمان: السّياسيّ والدّينيّ والإنمائيّ، ومن التّمسّك السّياسيّ بالقضايا القوميّة والإسلاميّة سواء في سوريا، أو فلسطين. وتعود أهمّيّة تلك المرحلة من العلاقات الفرنسيّة ـ الشيعيّة إلى أنّها تُشكّل أساس انخراط الشّيعة في «دولة الجبل ـ المركز»، وإلى كونها مضمارًا لنضالهم الأوليّ؛ لنيل حقوقهم على قاعدة المساواة والعدالة.

نتيجة لتطوّر الأحداث، برزت الانعطافة الشّيعيّة داخليًّا لتقبّل الأمر الواقع ـ

بعد إعلان الانتداب الفرنسيّ- على قاعدة التّهدئة، فأضحى العمل السّياسيّ أولويّة على النّشاط العسكريّ في جبل عامل؛ بينما استمرّت بعض العشائر الشّيعيّة في البقاع تقاوم على طريقتها معتمدة سياسة الكرّ والفرّ، في ظلّ التّفاوت الواضح في موازين القِوى لمصلحة الفرنسيّين. وقد تنازع المشهد السّياسيّ الشّيعيّ بعد ذلك بين الأعوام 1920م- 1936م، ثلاثة اتّجاهات: اتّجاه الأغلبيّة الّذي كان يدفع نحو الاندماج والمطالبة بتلبية الحقوق، واتّجاه الأقلّيّة النّخبويّة الّذي ظلّ مُتمسّكًا بالمشروع الوحدويّ السّوريّ ومعارضته العلنيّة للانتداب. وبقيت العشائر البقاعيّة بين ذينك الاتّجاهين، تُقاوم حتى أواخر العام 1926م على جبهة الهرمل بالتّزامن مع الثّورة السّوريّة. وسوف نلاحظ بعد ذلك قياسًا على المشهد الشّيعيّ العام، انعطافة شيعيّة باتجاه تهدئة السّاحة مع الفرنسيّين لا سيّما بعد العام 1926م، على الرّغم من تصلّب المفوّضين السّاميّين العسكريّين في التّعاطي مع المسألة الشيعيّة، وعلى رأس أولئك الجنرال غورو بين الأعوام 1919م ـ 1923م، والجنرال ماكسيم ويغان بين العامين 1923م ـ 1924م، والجنرال موريس ساراي بين العامين 1924م ـ 1925م. في حين تطوّرت تلك العلاقة في المقابل مع المفوّضين السّاميّين المدنيّين وعلى رأس أولئك هنري دي جوفنيل (1925م ـ 1926م)، من خلال المحطّات الآتية:

1. المحطّة الأولى (1920م - 1926م):

شكّلت بداية الاعتراف بفرنسا بوصفها قوّة احتلال، وانحصار المطالب برفع الظّلم الضّريبيّ، وإزالة تبعات حملة نيجر العسكريّة، واستتباب الأمن في المناطق الشيعيّة، ويمكن الإشارة إلى أبرز مؤشّرات تلك المحطّة من خلال:

- ✓ المذكّرة المهمّة الّتي رفعها إسماعيل الخليل، وأحمد عرب، وعبد الله يحيى الخليل، والشيخ أحمد رضا إلى المفوّض السّامي الفرنسيّ الجنرال «غورو» بوساطة والي بيروت القومندان « ترابو» في الخامس من تموز من العام 1920م؛ أي قبيل معركة ميسلون بأيّام، والّتي تضمّنت أهمّ المشاكل الّتي يعاني منها جبل عامل؛ نتيجة الواقع المأساويّ الاجتماعيّ والاقتصاديّ الّذي أحدثته حملة نيجر العسكريّة في حزيران من العام 1920م، والمطالبة برفع الظّلم اللّاحق بالشيعة عمومًا وبجبل عامل خصوصًا. واللّافت في العريضة المذكورة وصف الموقعين عليها الوجود الفرنسيّ بالاحتلال، وذلك يشير إلى

أنّ تلك المطالب لم تساوم على الرأي السّياسيّ من الوجود الفرنسيّ؛ وإنّما من باب مطالبة ذلك الوجود بوجوب رعايته العدل والقوانين في حكمه للبنان بوصفه احتلالًا، وليس دولة معترف بها من الشّيعة [1].

- ✓ اشتراك الزّعامة الشّيعيّة التّقليديّة من الجنوب والبقاع وجبل لبنان في اللّجنتين: الإداريّة الأولى والثانية، وفي المجالس التّمثيليّة لوضع الدّستور، وسعي تلك الزعامة إلى ترتيب وضعها مع سلطة الانتداب لاستمرار زعامتها المحلّيّة. لذلك، كانت تلك الزعامة أول من سلّم بالأمر الواقع، وآخر من أيّد مقاومة الفرنسيّين.
- ✓ صدور قرار عفو من السّلطات الفرنسيّة عن كامل الأسعد في 3 تشرين الأول 1920م [2]، وعودته إلى عدلون برفقة محمد سعيد بزي في 13 نيسان 1921م، وفي تموز من العام نفسه عاد السّيّد عبد الحسين شرف الدين إلى دارته في صور، الّتي كانت قد نهبت وتمّت مصادرة مكتبته النّفيسة .
- ✓ تراجع الأعمال العسكريّة الّتي استهدفت الفرنسيّين، بعد خروج زعامات المجموعات المقاومة من الجنوب، باستثناء البقاع الّذي بقي مسرحًا لاشتباكات متقطّعة بين المقاومة المُسلّحة والجيش الفرنسيّ حتى العام 1926م. وقد نجحت أساليب التّرهيب والتّرغيب، والزعامة الإقطاعيّة المُتمثّلة في صبري حمادة في تسكين غضب البقاعيّين، بعد أن كان مُندفعًا كغيره من الزّعامات التّقليديّة لإدماج المجتمع الشيعيّ في الواقع السّياسيّ الجديد. لذلك، مرّ اعتقال أدهم خنجر في تموز من العام 1922م، ثمّ إعدامه في بيروت في 30 أيار من العام 1923م بهدوء، ولم يسجّل في البقاع، أو الجنوب تحرّك شيعيّ موازٍ لجسامة الحدث!
- ✓ تقدّم مُمثّلو الشّيعة في المجلس التّمثيليّ في 22 كانون الأول/ديسمبر1923م باقتراح الاعتراف بالمذهب الشّيعيّ؛ ما يعني قبولهم بالنّظام الجديد وإقرار بشرعيّته. إضافة إلى رسالة علماء جبل عامل لدولة حاكم لبنان الكبير لجعل المذهب الشيعيّ رسميًّا في المحاكم الأجنبيّة في شباط 1924م [3].

1- أ حمد رضا: مذكّرات من التاريخ، مصدر سابق، ص: 155-152.

2- المصدر نفسه، ، ص: 165 و176.

3- جريدة الأرز - العدد 155 - تاريخ النّشر: الثلاثاء 26 شباط 1924م.

2. المحطّة الثّانية (1926م-1936م):

شكّلت تلك المحطّة مفصلًا أساسيًّا، وتمثّلت في اعتماد الدّستور، وانبثاق ما عُرف بالجمهوريّة الأولى، والاعتراف بالمذهب الشيعيّ بوصفه مُكوّنًا دينيًّا من مُكوّنات الاجتماع اللّبنانيّ رسميًّا، مع ما اسْتَتْبع ذلك من إنشاء محاكم شرعيّة مستقلّة. وتميّزت تلك المحطّة بمزيدٍ من المشاركة السّياسيّة؛ لتصل ذروتها في انتفاضة التّبغ في بنت جبيل الّتي كانت في خطوطها السّياسيّة تتّصل بالاعتراض العام الوطنيّ وبالمطلوبيّة الشّاملة في الأعوام 1926م ـ 1936م.

- ✓ الاعتراف الفرنسيّ بالوجود الشيعيّ بوصفه مُكوّنًا طائفيًّا في لبنان الجديد من خلال القرار 3505[1] في السّابع والعشرين من شهر كانون الثاني/يناير من العام 1926م، في ظلّ سياسة فرنسيّة تجعل من الطائفة وحضورها الرسميّ مدخلًا للمشاركة السّياسيّة. تلقّف الشيعة هذا الاعتراف برضا ضمنيّ؛ ما عزّز رأي الزعامة التقليديّة الداعية إلى مزيد من الانخراط في السّلطة الجديدة، وخفّف بشكل كبير الحذر الّذي اكتنف الزعامة الدينيّة من الفرنسيّين، بعد أن شكّل الاعتراف المذكور إطارًا خاصًّا للعبور نحو المشاركة في النّظام السياسيّ الجديد بوصفها طائفةً لها استقلاليّتها الدينيّة. وعلى الرّغم من ذلك لم يُبدّد ذلك القرار حذر المرجعيّة الشيعيّة في لبنان، التي رفض رموزها الأساسيّين تقلّد رئاسة محكمة التمييز الشرعيّة في ظل المحتلّ؛ نتيجة الموقف الثابت ـ حتى 1936م ـ بعدم الاعتراف العلنيّ بالمحتلّ الجديد، وانسجامًا مع رأي مرجعيّة النّجف التي كانت تحرّم أشكال العلاقة الخاصّة مع المحتلين الأجانب[2].
- ✓ مشاركة نوّاب الشيعة الخمسة في التصويت على الدستور بعد إقراره في

1- الجريدة الرسميّة: 1946 | تاريخ النشر: 12/02/1926م | الصفحة: 3.

2- أصدر آية الله محمد تقي الشيرازي فتوى أولى في 23 كانون الثاني من العام 1919م، حرّم فيها على المسلم انتخاب حاكمًا من غير دينه، ونصّها: «ليس لأحد من المسلمين ينتخب ويختار غير المسلم للإمارة والسلطنة على المسلمين». ثمّ عاد وأصدر فتوى ثانية في آذار من العام1920م، تقول «بتكفير» كلّ مسلم يقبل بتسلّم وظيفة إداريّة حكوميّة . انظر: علي الوردي: «لمحات اجتماعيّة من تاريخ العراق»، الجزء الخامس، لا.د، لا.ت، ص: 102، انظر أيضًا: تمارا الشلبي: شيعة جبل عامل ونشوء الدولة اللّبنانيّة ..»، مرجع سابق، ص: 269، 271 .

23 أيـار / مايـو 1926م، وتأييـد أربعـة أعضـاء (مُمثّلـي الجنـوب والهرمـل) مـن أصـل خمسـة لبنـد الكيـان اللّبنانـيّ إلـى جانـب الأغلبيّـة المسـيحيّة والدرزيّـة وتحفـظ نائـب بعلبـك صبحـي حيـدر[1]. فـي حيـن قـرّرت الهيئـات الأهليّـة الشـيعيّة الجنوبيّـة والبقاعيّـة بأغلبيّتهـا: كالبلديّـات والهيئـات الدينيّـة والاجتماعيّـة، رفـض المشـاركة لموقفهـا المبدئـيّ مـن الانتـداب ومطالبتهـا بالوحـدة السّـوريّة[2].

✓ زيـادة منسـوب الهـدوء الأمنـيّ فـي المناطـق الشـيعيّة الجنوبيّـة، بعـد انسـحاب المجموعـات المُسـلّحة المناهضـة للوجـود الفرنسـيّ نحـو الداخـل السّـوريّ، ومحـاولات الفرنسـيّين تطبيـع العلاقـة مـع قبائـل الفاعـور فـي الجـولان عبـر استمالتها إلـى جانبهـا، وابتعـاد الشّـيعة نسـبيًّا ـ باسـتثناء البقـاع ـ عـن الانخراط فـي الثـورة السّـوريّة بيـن الأعـوام 1925م ـ 1927م؛ مـا أعطـى دفعًـا إيجابيًّـا لتطـوّر العلاقـة بيـن الشّـيعة والفرنسـيّين، وبدايـة تشـكّل قناعـة مشـتركة بيـن الزّعامـة التّقليديّـة والزعامـة الدّينيّـة، علـى إبعـاد الشّـيعة عـن التّجاذبـات الحاصلة فـي المنطقـة السـوريّة؛ مـا يُفسّـر تطويـق مظاهـر التأييـد للثـورة السّـوريّة فـي الجنـوب، خوفًـا مـن تفاقمهـا وتحوّلهـا إلـى حـراك مُسـلّح، وحـرص الشـيعة، فـي الوقـت نفسـه، علـى احتضـان مسـيحيّي مرجعيـون، حمايـةً لهـم مـن التّداعيـات الأمنيّـة للثـورة[3]. لكـن المشـهد البقاعـيّ الشّـيعيّ كان أكثـر تأثـرًا بمجريـات الثـورة السّـوريّة، فشـهد عـددًا مـن المواجهـات قُبيـل انـدلاع الثـورة وبعدهـا بيـن الأعـوام

1- طـلال الحسـيني: مقالـة بعنـوان: «موجـز مناقشـات الدسـتور سـنة 1926»، جريـدة الأخبـار، الجمعـة 24 شـباط 2017م.

2- رفـض مجلـس بلديّـة بعلبـك رفـض الإجابـة عـن الأسـئلة المرسـلة مـن رئيـس المجلـس النّيابـيّ لدولـة لبنـان الكبيـر حبيـب باشـا السـعد إلـى مجلـس بلديـة بعلبـك للاشـتراك «فـي الأسـئلة المُوجّهـة إليـه مـن اللّجنـة المُشـار إليهـا فـي مـا يتعلّـق بالدسـتور اللّبنانـيّ، وطلـب الأكثريّـة السّـاحقة فـي البـلاد التـي أُلحقـت بمتصرفيّـة لبنـان بشـأن الالتحـاق بالوحـدة السّـوريّة علـى قاعـدة اللّامركزيّـة فـي كل وقـت. (نـصّ المضبطـة الصـادر عـن مجلـس بلديّـة بعلبـك فـي 11 كانـون الثانـي 1926م، ص: 57).

3- عقـد اجتمـاع فـي النبطيّـة 11 كانـون الأول 1925م بدعـوة مـن محمـود الأسـعد ومحمـد الفضـل للدّعـوة إلـى السّـلم وحمايـة المسـيحيّين والتّعلّـق بالسّـلطة المنتدبـة، حضرتـه 25 شـخصيّة سياسـيّة ودينيّـة واجتماعيّـة .ولكـن يُسـجّل غيـاب السّـيّد عبـد الحسـين شـرف الديـن وبعـض القيـادات الأخـرى؛ مـا يُشـير إلـى أنّ المُجتمعيـن لا يُمثّلـون كلّ الأطيـاف الشّـيعيّة لا سـيّما شـيعة صيـدا وصـور .

1925م ـ 1927م؛ نتيجة خصوصيّة المتاخمة الديموغرافيّة لمناطق الثورة؛ ما جعل التواصل بين البقاع والداخل السّوريّ ممكنًا، وكانت النشاطات العسكريّة مُوزّعة ومتكاملة ضمن المنطقة المُمتدّة من بلدة رياق حتّى الحدود اللّبنانيّة السّوريّة من جهتي جسر الشنشار وجديدة يابوس[1]. وكان لعشائر الهرمل دورها المُميّز في مقارعة الفرنسيّين، لا سيّما بعدما تفلّتت من الزّعامة التّقليديّة لآل حمادة لبرهة قصيرة، وشكّلت جيشها الخاصّ لمواجهة الفرنسيّين كما في وادي فيسان، والضنية بالتّكافل والتّضامن مع ثوّارها في أيار 1926. وعلى الرّغم من أهمّيّة تلك المواجهات، إلّا أنّها بقيت محدودة التّأثير على الرّغم من الخسائر الّتي أوقعتها في صفوف القُوّات الانتدابيّة، بعدما استطاع الفرنسيّون الالتفاف عليها أواخر العام 1926م في جرود الهرمل والمناطق المجاورة لها، وعدم نجاحها في كسب التفاف شعبيّ كبير حولها، بتأثير الزعامة التّقليديّة الموالية للانتداب، والظروف القاسية الّتي كان يعيشها أهل المنطقة؛ نتيجة السّياسة الفرنسيّة القائمة على التّرهيب والتّرغيب، فضلًا عن ميل الشّيعة في لبنان نحو التّهدئة .

✓ مثابرة مُمثّلي الشّيعة وإلحاحهم في المجلس النّيابيّ من الجنوب والبقاع وجبل لبنان، المطالبة بحقوق للطّائفة الشيعيّة على المستويات: السّياسيّة والإداريّة والإنمائيّة، وبدعم من الزعامة الدينيّة التي أضحت أكثر انخراطًا في سياسة المطلوبيّة ورفع الحرمان، ممسكة العصا من الوسط، فزاوجت بين دعم المطالب في يد، وإبقاء جذوة التّأييد لمشروع الوحدة السّوريّة في اليد الأخرى. وتكشف محاضر مجلس النّوّاب تركيز النوّاب الشّيعة على المطالبة بحصّة أكبر في السّلطة، كما حدث في كانون الثاني/يناير من العام 1928م، عندما اعترض يوسف الزين على عدم وجود وزير شيعيّ في حكومة بشارة الخوري الثانية، كما انسحب صبري حمادي من الجلسة احتجاجًا[2]، وطالب النوّاب الشّيعة في العام 1929م بأن يكون لهم منصب محافظ من

1- حسين علي الحاج حسن: «الاتّجاهات السّياسيّة لشيعة لبنان بين 1920م- 1960م، دار الولاء، بيروت، 2019، ص: 81.

2- يوسف خوري: «البيانات الوزاريّة»، مؤسّسة الدراسات اللّبنانيّة، بيروت، 1986م، ص: 11 - 13. محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ، جلسة 16 كانون الأول 1.

محافظات لبنان الخمس[1]، بعد أن خلت للمرّة الثانية حكومة بشارة الخوري الثالثة (10ـ5ـ1929م) من وزير شيعيّ. واتّفقت مداخلات النّوّاب الشّيعة من البقاع والجنوب على ضرورة تقديم الخدمات الأساسيّة، وزيادة المدارس كَوْن تلك المناطق من مسؤوليّة الدّولة. لكن ردّة الفعل الفرنسيّة لم تكن لا بحجم الأزمة، ولا على مستوى المطالب المرفوعة؛ ما استوجب في بعض الأحيان تدخّلًا من المستشاريّين الإداريّين الفرنسيّين؛ لتنبيه سلطات بلادهم إلى حجم الحرمان ومخاطره على مناطق الشّيعة. ويعكس التقرير الّذي رفعه المستشار الإداريّ في الجنوب «زينوفي بيشكوف» [2] في 16 كانون الأول/ديسمبر من العام 1933م مواقف «الجماعة الشيعيّة» المُتصاعدة، حيث أقرّ بأنّ «هناك استياءً كبيرًا تجاه الحكومة اللّبنانيّة، وتجاه السّلطات الفرنسيّة في بيروت، فالشّيعة الّذين يُشكّلون أكثريّة سكّان الجنوب، يقفون دومًا متفرّجين بالنّسبة إلى العمل في مؤسّسات الدولة وإداراتها...وقد شُغلت المناصب في جميع مراكز الدولة وأعمالها بآخرين، وخاصّة من قِبَل المسيحيّين ..أمّا

1- محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ، جلسة 16 كانون الأول 1929م.

2- جنرال ودبلوماسيّ فرنسيّ (1884م - 1966م) من أصل روسيّ يهوديّ، اسمه الأصليّ يشوع زلمان سفيردلوف ، تطّوع في الجيش الفرنسيّ، وشارك في الحرب العالميّة الأولى، بترت يده اليمنى، عمل في المغرب لسنوات عدّة، وكذلك في لبنان بين المرحلة 1931م - 1936م، كان مُمثّل السّلطة المنتدبة في الجنوب اللّبنانيّ بين1931م - 1936م، وكان بمنزلة الحاكم الفعليّ، وقد خلّده الشّعراء في قصائدهم، عمل في البداية ظابط استخبارات في صور ثمّ مستشارًا إداريًّا هناك. وبعد ذلك، أصبح المستشار الإداريّ في صيدا، دعم مطالب العامليّين في تحسين ظروف حياتهم وتطوير مناطقهم، كما أنّه كان المُسبّب في إنشاء مركز للمفتي الشّيعيّ في صيدا في العام 1934م . انظر: صابرينا ميرفان: «حركة الإصلاح الشيعيّ، علماء جبل عامل وأدباؤه من نهاية الدولة العثمانيّة إلى بداية استقلال لبنان «، ترجمة هيثم الأمين، دار النهار، بيروت، ص: 451-446. ومن الأمثلة على تدخّله ونفوذه بين الطّبقة السّياسيّة الشّيعيّة: نشب خلاف بين «بشكوف» ومندوب المفوّض المسيو «ابوار» عشيّة الانتخابات النيابيّة في كانون الثاني من العام 1934م، فكان الأول يريد إقصاء يوسف بك الزين نهائيًّا؛ بينما الثاني يُفضّل أن يتمّ الإقصاء تدريجيًّا، وذلك خلال اجتماع للمستشارين الفرنسيّين في المفوّضيّة للبحث في الانتخابات في جميع المناطق اللّبنانيّة، والقصة الكاملة رواها رضا التامر بعدما أخبره بها صديقه المستشار الإداريّ في مرجعيون «ماي» .للتوسّع حول ما جرى في اللقاء، انظر: رضا التامر: «ذكريات رضا التامر»، دار النهار، بيروت، 1997م، ص163.

بالنّسبة إلى السُّكّان البسطاء في القرى والبلدات الصغيرة في جنوب لبنان، فلديهم شعور بأنّهم مهملون كليًّا: فلا طرقات ولا مياه، والضرائب عليهم مرتفعة، لا تتناسب مع دخلهم المحدود..[1]».

- ✓ سعي الشّيعة في لبنان إلى نيل اعتراف كامل بهم يتساوى في الحقوق والواجبات مع الطّوائف والمذاهب الأخرى،لا سيّما في ما يتعلّق بوظائف الدولة والرّتب والرّواتب. وفي هذا السياق، جاءت المُطالبة بتعيين مُفْتٍ عامٍّ شيعيّ على غرار أهل السُّنّة، وذلك في الاجتماع العام في 5 شباط/فبراير من العام 1933م، الّذي دعا إليه النّائبَيْن: نجيب بك عسيران، وفضل الفضل.
- ✓ زيادة منسوب الوعي السّياسيّ لدى الرّأي العام الشّيعيّ؛ نتيجة تراكم التّجارب والخبرات التي أسهم فيها مجموعة من الشخصيّات الفكريّة الوحدويّة من الجيل الأول، الّتي حافظت على جذريّة آرائها ضدّ الانتداب، وشاركت في التّجمّعات والمؤتمرات السّاحليّة القوميّة، أمثال: الشيخ أحمد رضا، والشيخ سلمان الضاهر، ومحمد جابر آل صفا، والشيخ أحمد عارف الزّين، والشاعر محمد علي الحوماني وآلفرد أبو سمرة من خلال كتاباتهم في مجلّات أطلقوها: «العرفان» و«العروبة» و«القلم الصّريح» أسهمت في تكوين رأي عام بالمعنى الحقيقيّ، يتّصف بالثّقافة السّياسيّة الحديثة والأفكار الإصلاحيّة؛ ما دفع الزّعامة التّقليديّة الشّيعيّة تحت إلحاح المطالب الشّعبيّة، للضّغط ما أمكنها على سلطات الانتداب؛ لنيل مزيدٍ من الحقوق في الإنماء والوظائف والمواقع المؤثّرة في الدولة، خاصّة مع الأزمات الاقتصاديّة الّتي بدأت تتصاعد بعد العام 1929م؛ بل إنّ بعض الأصوات ذهبت بعيدًا في

1- انظر: تمارا الشلبي: «شيعة جبل عامل ونشوء الدّولة اللّبنانيّة ..»، مرجع سابق، ص: 258، وأيضًا: نصّ الوثيقة الأصليّ: . MAE,Syrie-Liban, CP,No.397,"Note du Commandant Pechkoff,16.1 December 1933". كما أوردت الباحثة صابرينا يريفان ما يؤكّد أنّ « زينوفي بيشكوف» وغيره من المستشارين الإداريّين المُقيمين في جبل عامل كانوا ينبهون الإدارة إلى حالة الإهمال في المنطقة وإلى شرعيّة مطالب أهلها، وقد أوردت مثالًا على ذلك، تقريرًا شديد السّلبيّة حول الوضع في المنطقة، رفعه الضابط « بونيه » بعد أن قام بجولة في جبل عامل ووجد أنّ شكاوى الشّيعة مبرّرة جدًّا .انظر: صابرينا يريفان: «حركة الإصلاح الشّيعيّ..»، مرجع سابق، ص: 496. Archives MAE, carton n01663,Bulletin d'information hebdomadaire (services speciaux),poste de Tyre ,annexe au BIH n0 25 du 14-6 au 26-6-1933.

تصوّرها لموقع الشّيعة في المعادلة السّياسيّة المُستجدّة إلى حدّ المطالبة باستقلال الجنوب تحت الإدارة الفرنسيّة على غرار جبل الدروز، لاعتقادهم أنّ ذلك سيؤمّن للشّيعة فرص الإنماء والدّور المُميّز[1].

- ✓ بروز حركة شعبيّة شيعيّة على خلفيّة مطلبيّة، ما يُعدّ سابقة في الاعتراض الشّيعيّ على السّلطات الفرنسيّة والزّعامة التّقليديّة المُتحالفة معها، بوصفها جزءًا من اعتراض أوسع سوريّ ـ لبنانيّ بعد العام 1935م، لمواجهة الامتيازات الفرنسيّة، بدت إرهاصاته الأولى واضحة في معارضة منح السّلطات احتكار التبغ لشركة الريجي الفرنسيّة. كان صوت الاعتراض عاليًا وجامعًا، وشملت تحرّكاته جبل لبنان والشمال والجنوب، ولكن صداه جنوبيًّا كان لافتًا من خلال ما عرف بانتفاضة التبغ في بنت جبيل في العام 1936م[2]، بتأثير من «عصبة الأدب العامليّ»، الّتي تأسّست في

1- قدّم مئات عدّة من العامليّين، ومن بينهم سياسيّين للمندوب السّامي هنري دي جوفنيل عريضة وقّعوها كردّة فعل على الاستمارات الّتي وزّعها الانتداب لوضع الدستور اللّبنانيّ في العام 1926م، يقولون فيها: «نحن أهالي جبل عامل منذ إلحاقنا بلبنان الصغير ما زلنا نرى الغرم علينا والغنم له، ندفع الضرائب ولا ينفق علينا منها سوى القليل حتّى نرى حقّنا مهضومًا معه فلا نعطى من الوظائف ما نستحقّه . ومعلوم أنّ هذا الاستئثار شديد على النّفوس جدًّا. لذلك، نطلب من عميد الدولة المنتدبة المسيو دي جوفنيل تحقيق آمالنا الراسخة في نفوسنا وهي: فصلنا عن لبنان بإنشاء إدارة مستقلّة تحت إشراف الدولة المنتدبة ..» (انظر: أمين سعد: «الثورة العربيّة الكبرى، تاريخ مفصل جامع للقضيّة العربيّة في ربع قرن»، الجزء الثالث، القاهرة: لا.ت، ص: 409). وأيضا أوردت إحدى الوثائق الفرنسيّة بأنّ مفتي صور السّيّد جعفر عبد الحسين شرف الدين أبدى رغبة طائفته في العام 1931م، بإقامة دولة تتمتّع بحكم ذاتيّ في جبل عامل، حتّى تتمكّن من معالجة الإهمال الحكوميّ على جميع الأصعدة: الاجتماعيّة، والاقتصاديّة، والسياسيّة.(جريدة لسان الحال: عدد يوم 1936-10-21م)
(MAE,Beyrouth,No.1670,July1-8,1931) كذلك أوردت الموضوع: تمارا الشلبي: «شيعة جبل عامل ونشوء الدّولة اللّبنانيّة ..»، مرجع سابق، ص: 255-254.
كما رفع النائب يوسف الزين عريضة تطالب باستقلال جبل عامل بحماية فرنسيّة في كانون الأول من العام 1933م. انظر: صابرينا يريفان: «حركة الإصلاح الشّيعيّ ..»، مرجع سابق، ص: 444.

2- للتوسّع حول انتفاضة بنت جبيل في العام 1936م انظر: أحمد بيضون (باسمه المستعار عباس بزي): «بنت جبيل 1936: الانتفاضة والإقطاع»، في: مجلّة «دراسات عربيّة»، العدد الحادي عشر، 1969م، ص: 88-72.

العـام 1935م، وتحـوّل أعضاؤهـا مـن النّقـد الأدبـيّ إلـى النّقـد السّياسـيّ- الاجتماعـيّ، وكان مـن أبرزهـم الشـيخ علي الزيـن، والشـيخ محسـن شـرارة، والشـاعر موسـى زيـن شـرارة، والشـاعر عبـد الحسـين العبـد الله، وعلـي بـزي، وهاشـم الأميـن، وغيرهـم ...

لـذا، يمكـن للمراقـب التّاريخيّ أن يتلمّـس توجّهًـا شـيعيًّا نحـو مزيـد مـن الاندمـاج والانخـراط فـي السّياسـة الوطنيّـة، لا سـيّما بعـد توقيـع المعاهـدة السّـوريّة ـ الفرنسـيّة فـي العـام 1936م، الّتـي نقلـت نضـال السّـوريّين واللّبنانيّيـن المؤيّديـن لهـم، مـن ضفـة النّضـال لأجـل الوحـدة إلـى ضفّـة النّضـال لأجـل الاسـتقلال الوطنـيّ. وتُعـدّ زيـارة وفـد مـن علمـاء الشّيعة في تشـرين الثاني/نوفمبـر مـن العـام 1936م، ومـن بينهـم السّـيّد عبـد الحسـين شـرف الديـن للمنـدوب السّـامي الفرنسـيّ ولرئيـس الجمهوريّـة إميـل إدّه مؤشّـرًا بالـغ الدّلالـة شـكلًا ومضمونًـا، مـع تأكيـد الوفـد أنّ الحركـة الانفصاليّـة فـي منطقتهـم قـد توقّفـت، وأنّ كلّ الشّـيعة التحقـوا بالوحـدة الإقليميّـة للبنـان الكبيـر[1].

3. المحطّة الثّالثة (1936م-1946م):

أضحـى الشّـيعة فـي لبنـان أكثـر اندماجًـا فـي قضايـا وطنيّـة أخـذت بالتّشـكّل، مثـل، قضيّـة الاسـتقلال والعمـل لتحقيقـه، وتداعيـات الحـرب العالميّـة الثانيـة الأمنيّـة والاقتصاديّـة، والّتـي أسـهموا فيهـا إلـى جانـب السُّـنَّة فـي اجتـراح معنـى إسـلاميّ للوطنيّـة اللّبنانيّـة. وجـاء مؤتمـر السّـاحل فـي العـام 1936م، ومـا تـلاه مـن طـرح مشـكلة الاتّصال والانفصـال مـع سـوريا؛ ليؤسّـس لتلـك الانعطافـة الإسـلاميّة الّتـي اسـتكملت فيمـا بعـد، واندرجـت فيهـا البرجوازيّتـان الشّـيعيّة والسُّـنِّيّة، وتوّجـت فـي الميثـاق الوطنـيّ فـي العـام 1943م، وفـي النّضـال السّياسـيّ لخـروج آخـر جنـديّ فرنسـيّ مـن لبنـان فـي 31 كانـون الأول مـن العـام 1946م .

أ. انخـراط الزّعامـة التّقليديّـة الشّـيعيّة فـي الجنـوب والبقـاع وجبـل لبنـان فـي الانقسـام السّياسـيّ الّـذي سـبق الحـرب العالميّـة الثانيـة، والّتـي توزّعـت بيـن الكتلتيـن: الدسـتوريّة، والوطنيّـة. وجـاءت تطـوّرات الحـرب لتلقـي بظلالهـا علـى المشـهد اللّبنانـيّ الدّاخلـيّ؛ لتسـجّل تراجعًـا فـي القـوّة السّياسـيّة الفرنسـيّة، علـى الرّغـم مـن وجودهـا العسـكريّ واسـتحواذها الاقتصاديّ، ولتصبـح بريطانيـا

1- Antoine Hokayem, La Genese de la constitution Libanaise le 1926,Antilyas les etudiants Universaitaires du Liban,1926,p.233.

شـريكًا مضاربًـا لهـا، فـي حيـن كانـت تلـك الزعامـات تُسـهم فـي المجهـود السّياسـيّ الوطنـيّ لنيـل الاسـتقلال.

ب. تطـوّر الحضـور الشّـيعيّ الديموغرافـيّ والاجتماعـيّ والتربـويّ فـي بيـروت؛ مـا منحهـم فرصـة غيـر مسبوقة للالتقـاء والنّضـال وتضييـق الهـوّة الاقتصاديّـة والتربويّـة مع باقي المُكوّنـات اللّبنانيّـة. وجسّـدت تجربـة «الجمعيّـة العامليّـة» منذ انطلاقتها في العـام 1923م صورة البيـت الشيعيّ الغريـب في العاصمـة، وإطلاقهـا باكـورة مدارسـها فـي العـام 1929م[1]. وقـد نجحـت فـي اسـتقطاب الميسـورين الشّـيعة لدعـم أنشـطة الجمعيّـة الّتـي تركّـزت حول تأسـيس المدارس فـي البقـاع والجنـوب، والّتـي راكمـت مـع الوقت سـجلًا حافلًا على المسـتويَيْن: الاجتماعـيّ، والتّربـويّ اسـتحقّ الرّيـادة بيـن قريناتهـا الشّـيعيّة، بعدمـا سـبقتها مؤسّسـات عـدّة إسـلاميّة ومسـيحيّة؛ مـا أتـاح لتلـك المؤسّسـة التّخفيـف مـا أمكـن مـن الواقـع المأسـاويّ الاجتماعـيّ والتّربـويّ للشيعة في العاصمـة، فضلًا عـن مناطقهـم الأساسـيّة الّتـي نزحـوا عنهـا[2]. والتـي بـدأت تنشـأ فيهـا مؤسّسـات تربويّـة كمدرسـة الهـدى في بعلبـك في العـام 1935م[3]، والمدرسـة الجعفريّـة

1- اسـتحصل رئيـس الجمعيّـة رشـيد بيضـون علـى المرسـوم رقـم 4411 لافتتـاح مدرسـة ابتدائيّة فـي منطقـة رأس النبـع فـي بيـروت. وضمّـت يومهـا ثلاثـة صفـوف فقـط فـي غـرف صغيـرة. وفـي العـام1931م، أصبحـت المدرسـة الابتدائيّـة مؤلفـة مـن طبقتيـن تحتـوي عشـر غـرف، ضمّـت زهـاء 330 تلميـذًا، تابـع رشـيد بيضـون خدماتـه فـي الجمعيّـة العامليّـة ومدارسـها التـي توسّـعت وقدّمـت فـي العـام 1935م أوّل فـوج مـن تلامذتهـا للشـهادة الابتدائيّـة، ثـمّ فـي 1937-12-20م، اسـتحصل علـى إجـازة لافتتـاح عـدد مـن المـدارس فـي القـرى اللّبنانيّـة (المرسـوم 1623) ونفـذ ذلـك بافتتـاح مدرسـة حاريـص، ثـمّ تابعـت الجمعيّـة افتتـاح المدارس فـي العـام 1938م فـي قـرى: البازوريـة، طبرزبنـا، ديـر قانـون رأس العيـن، كيفـون، عيـن بعـال، زغدرايـا، عنقـون، حبـوش، تمنيـن الفوقـا، النبـي شـيث، كوثريـة السـياد، كفردونيـن، الطيـري، جنتـا. (انظـر: أصدقـاء رشـيد بيضـون، «رشـيد بيضـون قـول وفعـل»، بيـروت: 1 - 7 - 1967، ص: 17، 19، 25).

2- للتوسّـع حـول واقـع الشـيعة فـي بيـروت قبـل الاسـتقلال، انظـر: طـلال عتريسـي:» شـيعة بيـروت: مكابـدة الفقـر والتهميـش»، فـي: «الشـيعة فـي لبنـان مـن التهميـش إلـى المشـاركة الفاعلـة»، دار المعـارف الحكميّـة، بيـروت،2012م، ص: 147 - 178.

3- أسّسـها الشـيخ حبيـب آل إبراهيـم فـي العـام 1935م، واسـتمرّت فـي التدريـس طَـوال 15 سـنة، ثـم أقفلـت، لكنّـه عـاد وجـدّد بناءهـا فـي بنـاء آخـر فـي العـام 1961م، ومـا زالـت إلـى الآن، وهـي قسـمان: واحـد للصّبيـان وآخـر للبنـات، وتعنـى إلـى جانـب العلـوم ←

في صور في العام 1937، ويحتلّ التّحدّي الاقتصاديّ ـ التّربويّ صدارة الاهتمام الشّيعيّ في تلك المرحلة المفصليّة من تاريخ لبنان، نظرًا إلى اتّساع الهوّة التّربويّة بينهم وبين باقي المُكوّنات اللّبنانيّة فضلًا عن الحاجة الماسّة للمُتعلّمين للالتحاق بالوظيفة الرسميّة[1]. كما ناقش الشّيعة من خلال رموزهم الدينيّة قوانين تنظيم الطّوائف وقوانين الأحوال الشخصيّة، كما في رسالة السّيّد عبد الحسين شرف الدين إلى المفوّض السّامي الفرنسيّ كونت دامين دو مارتيل في 25 آذار من العام 1939م، الّتي احتوت على تعليقات المرجعيّة الشيعيّة على قانون الطوائف والأحوال الشخصيّة الّذي صدر بمرسوم 60 ل.ر في آذار من العام 1936م، ونشر في الجريدة الرّسميّة في كانون الثاني 1939م[2]؛ ما يؤكّد ارتفاع منسوب الاعتراف المُتبادل بين الشيعة والفرنسيّين، وانتفاء الحواجز في التّواصل والخطاب بينهما، وتنظيم الاعتراض بما يكفله الاحترام المتبادل [3].

ت. انتقال الشّيعة من سياسة المطلوبيّة إلى سياسة تثبيت الشراكة مع الطوائف الأخرى ضمن رئاسات مؤسّسات النّظام الجديد، لا سيّما بعد الميثاق الوطنيّ ونيل الاستقلال في العام ١٩٤٣م، على قاعدة التمسّك بمواقع الطائفة على غرار الطّوائف الكبرى الأخرى. وقد مثّلت الاحتجاجات

← العصريّة، بتدريس التربية الدينيّة». انظر: دراسة غير منشورة - عبد الإله شميس: «التعليم والمؤسّسات التعليميّة عند الشيعة في لبنان في إطار التحوّلات السّياسيّة والاجتماعيّة خلال القرن العشرين»، كلّيّة العلوم الاجتماعيّة، الفرع الأول، 2003-2002م، شهادة دبلوم الدراسات العليا في علم الاجتماع التربويّ، الجامعة اللّبنانيّة، ص: 78.

1- وكانت حجة الفرنسيّين عندما يطالب الشيعة بإنصافهم على مستوى الوظيفة الرسميّة بأنّه لا يوجد لديكم حملة شهادات عليا، ويندرج ذلك المعنى في الإجابة الذي تلقاها رشيد بيضون من المفوّض السّامي الفرنسيّ بعد أن طالبه بالعدل والإنصاف في ما يتّصل بمنح الشيعة بعض الوظائف العامّة، فأجابه: «أنت تحمل علينا؛ لأنّنا لا نوظّف أبناء طائفتك في الوظائف العامّة، وأنا أقول لك يا رشيد، آتني بمسلم شيعيّ يحمل شهادة البكالوريا، وأنا ساجد له وظيفة عامة حالا. مقابلة مع رئيس الجمعية العاملية الاستاذ محمد يوسف بيضون 2007-1-20، أوردها طلال عتريسي في دراسته بعنوان: «شيعة بيروت: مكابدة الفقر والتهميش»، المرجع نفسه، ص: 176.

2- الجريدة الرسمية: 3640، تاريخ النشر: 02/01/1939م، ص: 3449-3446.

3- عبد الحسين شرف الدين:» احتجاج على قانون الطّوائف»، كرّاس خاص، صور: 1939م.

الشّعبيّة الّتي نظّمت في العام ١٩٤٦، بعد إقصاء صبري حمادي عن رئاسة مجلس النّوّاب لمصلحة النّائب الأرثوذكسيّ حبيب أبي شهلا، ذروة الاعتراض النّيابيّ والشّعبيّ الشّيعيّ، فانطلقت المظاهرات في مدن الجنوب والبقاع احتجاجًا على « المؤامرة المُحاكة» ضدّ الطّائفة الشّيعيّة[1].

الخلاصة

في الخلاصة، هناك ثلاثة سياقات تاريخيّة حكمت علاقة الشيعة بالفرنسيّين في المدة الفاصلة بين إعلان دولة لبنان الكبير في العام 1920م، وإعلان الاستقلال في العام 1943م يمكن إيجازها بما يلي:

1. نظرة الشّيعة إلى أنفسهم في الدولة الجديدة، وتموضعهم بوصفهم طائفةً لديها حضورها الديموغرافيّ وامتداها الجغرافيّ في لبنان إلى جانب بقيّة الطّوائف، مع ما رافق ذلك التّموضع من تفاوتٍ كبيرٍ على مستوى الحقوق الدينيّة والسّياسيّة والإنمائيّة.
2. نظرة الفرنسيّين إلى الشيعة بوصفهم مُكوّنًا هامشيًّا معزولًا وطنيًّا وإقليميًّا، أُلحق بالقوّة في لبنان الكبير. وتأرجحت تلك النَّظْرة بين التّدجين السّياسيّ لزعامتهم الزمنيّة، والتقرّب بحذر من زعامتهم الدّينيّة، وبين الرّبط بين الحقوق المشروعة، والرّضوخ للسّلطات الجديدة وامتداداتها ومصالحها الداخليّة.
3. نظرة بقيّة الطّوائف اللّبنانيّة إليهم، والّتي كانت محكومة بموقعهم الثّانويّ في السّلطة والإنماء، وبدورهم الهامشيّ على أعتاب البرجوازيّة المدينيّة بوصفهم عمّالًا في «فبركة» الوطن الجديد...

ففي السّياق الأوّل، حافظ الشّيعة على هويّتهم الإسلاميّة ـ العربيّة أمام مُغريات التّشكّل في القرن التّاسع عشر، الّذي شهد ترهّل السّلطنة العثمانيّة، وفتح الباب واسعًا أمام التّدخّلات الأجنبيّة في المُكوّنات الدّينيّة والاجتماعيّة اللّبنانيّة. لا سيّما

1- MAE,Syrie-Leban Cabinet Politique, No 785,Octobre 29,1946 «Révendication. de la Communauté Chiites» ,Lettre de Armand de Cayla,ministre de France au Liban a Bidault ,présent du government proviso ire de la République Francaise
تمارا الشلبي: «جبل عامل ونشوء الدولة اللّبنانيّة ..»، مرجع سابق، ص: 260.

في جبل لبنان، حيث تشكّلت الطّائفتين: المارونيّة، والدرزيّة طائفيًّا في مناخ فتنويّ- تحريضيّ أجنبيّ- عثمانيّ، فكان الثّابت الدّينيّ عند الشّيعة أقوى من المُتغيّر السّياسيّ، على الرّغم من الإقصاء العام الّذي عانوا منه، وارتضوا بإرادتهم البقاء تحت لواء الخلافة العثمانيّة. وعندما ظهرت بوادر التّغيير بقيادة الهاشميّين في الحجاز والشام، كانوا أوّل المُؤيّدين والدّاعمين. لذلك، كان موقفهم من الاحتلال الفرنسيّ ملائمًا مع الثّابت الدّينيّ، وتعبيرًا عن وعي الاجتماع الشّيعيّ لذاته وهويّته ومحيطه.

كما أنّ إغفال الشّيعة للهويّة الوطنيّة الجديدة كان تعبيرًا عن رفضهم لسياسة الابتلاع والإخضاع، وقد عبّروا عن رفضهم، للواقع الجديد غير المُتوازن، من خلال مواقف العلماء وجهاد شبابهم البطوليّ. وقد تكون عبارة الشيخ عبد الحسين صادق ـ عند معرفته بإعلان دولة لبنان الكبير أكثر دلالة في اختزال تلك المرارة: «أتيت بها أي أعجوبة...بها جبلٌ جبلاً يبلعُ»[1] في إشارةٍ منه إلى ضمّ جبل عامل إلى جبل لبنان، وإلحاقه به تحت اسم الجنوب اللّبنانيّ، بكل ما تحمله التّسمية من دلالات إلحاقيّة وتَمَايُز بين المركز والأطراف.

كان قبول الشّيعة بصياغة هويّة طائفيّة محلّيّة فيما بعد، نتاج طبيعة النّظام السّياسيّ- الطائفيّ الّذي فُرض على موطنهم التّاريخيّ، ونتيجة قناعة الزّعامة الزّمنيّة الشيعيّة، أن معبر الدخول إلى النّظام الجديد يكمن في مهادنة السّلطة الفرنسيّة، وفي الدّخول إلى جنّة الطوائف بوصفها تعبيرًا لبنانيًّا عن الذّات.

لا شكّ أنّ الاعتراف بالمذهب الشّيعيّ في العام 1926م أحدث خرقًا ما في جدار العلاقة الفرنسيّة ـ الشّيعيّة ونقلةً نوعيّةً في منظور الشّيعة إلى أنفسهم، بعد أن مكثوا طويلًا في ظلّ الأخ الأكبر السُّنّيّ. وتجاذب تلك النّقلة حدّان: حذرٌ علمائيّ تجسّد في النّأي بالنّفس عنها، وقبول ضمنيّ بمندرجاتها، ضمن خريطة الطّوائف في لبنان، بعدما أثبت إحصاء 1932م أنّ الشيعة هم الطّائفة الثالثة عددًا بعد الموارنة والسُّنَّة، وحدّ آخر من الوعي الذّاتيّ في المطالبة بالحقوق السّياسيّة والاجتماعيّة التّنمويّة، لم يكن مسبوقًا في التّاريخ.

في ما يتّصل بالسّياق الثّاني، نجح القمع الفرنسيّ في الجنوب والبقاع، في

1- عبد الحسين صادق: «سقط المتاع»، ديوان شعر، تحقيق: حبيب صادق، مؤسّسة الانتشار العربيّ، المجلس الثّقافيّ للبنان الجنوبيّ، بيروت، 2007م، ص: 431.

لَجْمِ الاندفاعة الشّيعيّة نحو الوحدة السّوريّة، وكانت نتائجه شديدة الوطأة بعد هزيمة المشروع الوحدويّ، وتصلّب الكولونياليّة الفرنسيّة، فمال الشّيعة أكثر للهدوء والانكفاء نحو سياسة الطّلب لتعويض ما أمكن، ورفع الغبن المثلّث الأضلاع. ولكن تلك الأحداث على قساوتها أنبتت في هويّتهم المعاصرة بُعدًا جديدًا ـ قديمًا برز في مُقاومة المحتلّ. فعلى الرّغم من التّشويه المنهجيّ لمقاومة الشّيعة في الجنوب والبقاع للمحتلّ الفرنسيّ، أبقت الذّاكرة الشّيعيّة عمل هؤلاء الأبطال، بوصفهم مقاومين للمحتلّ، لم يأخذ مداه الأوسع لركاكة الوعي السّياسيّ آنذاك، وانعدام الإستراتيجيّة القوميّة النّضاليّة. وهكذا، لم تنفرد الهويّة الشيعيّة بلبنانيّتها إلّا بعد انحسار المشروع الوحدويّ بعد العام 1936م، وأسهمت في تأسيس الوطنيّة الإسلاميّة اللّبنانيّة، ولكن من دون أن تتخلّى عن دعم القضايا القوميّة والانحياز لها، وذلك ما تجلّى بوضوح مع الثّورة الفلسطينيّة في العام 1936م تأييدًا ودعمًا وما تلاها من رفض للتّقسيم والعدوان.

تبدو لافتة الطّمأنينة الفرنسيّة في التّعاطي مع الملف الشّيعيّ بعد العام 1926م، حيث كانت أولويّتها تطبيع العلاقة مع المُكوّن السُّنّيّ، وتمكين المُكوّن المارونيّ، واستغلال الواقع الشيعيّ المأزوم سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا، وغياب السّياسات الشيعيّة العامة؛ بحيث لا تخشى فرنسا أيّ ضجيج في مناطقهم. هكذا، حرص الفرنسيّون على الإمساك بالوضع الشّعبيّ بالاعتماد على الزعامة التّقليديّة الشّيعيّة، الّتي لا مواقف جذريّة لها في مناهضة الانتداب؛ بينما بقيت العين مفتوحة على المعارضين، الّذين أبعدوا عن مفاصل الحكم، واستحالوا نخبًا مُتفرّقة في الجنوب والبقاع، تكتب المقالات، وتشارك في المؤتمرات، وتعمل على زراعة بذور الوعي السّياسيّ لدى العامّة ما أمكنها إلى ذلك سبيلًا. وشكّل الإهمال العام لمناطق الشّيعة جزءًا من السّياسة الفرنسيّة في ما يتعلّق بالأطراف والمناطق الخارجة عن جبل لبنان وبيروت؛ ما أسهم بشكل أساسيّ في تهميش الواقع الاقتصاديّ والاجتماعيّ للشّيعة في لبنان...ولن يجد المُتتبّع لسنوات الانتداب الفرنسيّ على لبنان وجود نيّة فرنسيّة لتطوير مناطق الشّيعة ـ على غرار مناطق جبل لبنان وبيروت ـ في ظلّ سياسة فرنسيّة اعتمدت السّيْطرة على القطاعات الاقتصاديّة الرئيسة آنذاك[1]؛ ما دفع عددًا

1- جاك كولان: الحركة النّقابيّة في لبنان 1919م-1946م، تعريب نبيل هادي، دار الفارابي، بيروت، 1974م.

كبيرًا منهم إلى النّزوح باتّجاه بيروت والهجرة إلى الخارج، ولم يُبْدِ الفرنسيّون حماسة لإدماجهم بالوظائف الرّسميّة؛ بل كان إقصاءً مُتعمّدًا كما حصل في 14 آذار من العام 1921م[1]، وما تلاها من غياب التّمثيل الشّيعيّ عن الرّئاسات الثلاث في الجمهوريّة الأولى بين 1926م ـ 1943م، حيث هيمن الموارنة على رئاسة الجمهوريّة مع خروقات طفيفة لشخصيّات مسيحيّة غير مارونيّة، وتكرّست رئاسة مجلس الوزراء، أو أمانة سرّ الدّولة للسُّنَّة من العام 1934م؛ بينما ترأّس الشّيعة أوّل مجلس نيابيٍّ بعد الاستقلال برئاسة صبري حمادي(1943م ـ 1946م)، ثمّ جرت محاولة لسحب ذلك الموقع منهم لمصلحة الأرثوذكس، بانتخاب حبيب أبي شهلا (1946م ـ 1947م) رئيسًا للمجلس، ولكن إصرار الشّيعة على تثبيت موقعهم في رئاسات الدّولة الأساسيّة، بوصفها مُقدّمة لنيل ما تبقّى من حقوق، أحبط تلك المحاولة وأعادهم على رأس المجالس النّيابيّة إلى يومنا هذا، وذلك بما يتناسب مع التّوزيع الطائفيّ للرّئاسات والّتي كانت إحدى مخرجات الميثاق الوطنيّ وصيغة التّعايش الجديدة[2].

في السّياق الثّالث، حرص الشّيعة اللّبنانيّون على بناء علاقة متوازنة مع بقيّة المُكوّنات الطّائفيّة في لبنان، وكان همّهم على الدّوام إيجاد التّوازن في العلاقة والعدالة في الحُكم، وعملوا جاهدين على بناء وطنيّة لبنانيّة مُنفتحة على المُكوّنات الداخليّة ومُتمسّكة بقضايا الأُمّة ونضالاتها. لذلك، كانوا من الدّاعمين للتّقارب الإسلاميّ ـ المسيحيّ، والنّضال في سبيل الاستقلال، وشاركوا إلى جانب إخوانهم السُّنَّة في مقارعة كلّ أشكال الهيمنة الطّائفيّة، ابتداءً من أزمة رئاسة الجمهوريّة في

1- عندما صدرت تشكيلات لواء صيدا، تمّ إقصاء الموظّفين الشّيعة من مراكز العدليّة ومأموريّات صيدا، وتمّ استبعادهم عن قائمّقاميّة صور ثمّ مرجعيون، وعن مديريّات: جباع، والنبطية، وبنت جبيل، حتى إنّ مُعلّمي مدرسة النّبطيّة للبنين، ومدرسة البنات لم يبق فيهم شيعيّ واحد. انظر: أحمد رضا: مجلة العرفان، مجلد 36، جزء 7، ص: 691 692-.

2- لا يوافق الدكتور حسّان حلّاق على فكرة احتواء الميثاق الوطنيّ على توزيع الرئاسات الثّلاث بين الطّوائف، ويستند في ذلك إلى عدم إشارة بشارة الخوري إليها في مذكّراته، فضلًا عن إجرائه مقابلة مع محمد جميل بيهم، أكّد فيها أنّ رياض الصلح قَبِل أن تكون رئاسة الجمهوريّة للموارنة بصورة مؤقّتة لـ12 سنة، لإعطائهم الاطمئنان، على أن تلغى الطائفيّة السّياسيّة في أثناء تلك المرحلة. انظر: حسّان حلاق: «التّيّارات السّياسيّة في لبنان 1913م1952-م: مع دراسة للعلاقات اللّبنانيّة العربيّة واللّبنانيّة الدوليّة، دار النّهضة العربيّة، بيروت، 1994م، ص: 235-233 .

العام 1932م، حيث منعت فرنسا وصول مسلم من مُؤيّديها إلى رئاسة الجمهوريّة؛ لأنّها لا تقبل إلّا أن يكون رئيس الجمهوريّة مسيحيًّا[1]. ثمّ من خلال تنسيق المواقف تجاه مستقبل لبنان بعد توقيع المعاهدتين: السُّوريّة، واللّبنانيّة مع الفرنسيّين في العام 1936م، مرورًا بمواجهة أزمة المرسومين 49 و50 الّتي أثارها أيوب ثابت، حول منح الجنسيّة اللّبنانيّة للمغتربين من أصل لبنانيّ، وزيادة المقاعد المسيحيّة في المجلس النّيابيّ إلى 32 مقعدًا للمسيحيّين مقابل 22 للمسلمين، والّتي أدّت إلى إقالته وحكومته من قِبَل المُفوّض السّامي الفرنسيّ جان هللوJean Helleu في 20 تموز من العام 1943م، وتعيين بترو طراد الأرثوذكسيّ رئيسًا للدّولة مكانه[2] .

في ظلّ التّنافس بين إقنومين ثقافيّين مُتضاربين: اللّبنانيّة والعروبة، أبعد الشّيعة أنفسهم عن الأوّل؛ لأنّه كان ينطبق آنذاك على مسيحيّي المشرق؛ بينما التحقوا بالثاني ذي الهيمنة السّنيّة. ولم تترك نظريّات ميشال شيحا مكانًا لهم في إدارة الدولة، أو الانتفاع من مخرجاتها، ولم تنفع « إرادة العيش المشترك» ولا « التّعايش» بين الطوائف في لبنان في تجسيد تضامن الأقلّيات في مواجهة الأكثريّات المحيطة، ولا في المنافع الاقتصاديّة المُتبادلة. لقد جمع الشّيعة إلى أقلّيّتهم السياسيّة، افتقارهم الاقتصاديّ وغيابهم عن مسرح التّأثير في المدن السّاحليّة. وهكذا، أدركوا موقعهم الهامشيّ في التّركيبة الجديدة، فأرادوا تغييره. فهم كانوا آخر الدّاخلين إلى لبنان الكبير، وآخر المُعترفين به بعد أن تيقّنوا أنّ اعترافهم هو جزء من اعتراف الشّريحة الإسلاميّة الأكبر، وينسجم مع العروبة الحضاريّة والوطنيّة الإسلاميّة الّتي آمنت هي أيضًا بلبنان الجديد بعيدًا عن الأسطرة المُصطنعة وخيالات الماضي السّحيق. وارتضى الشّيعة بالموقع الثّاني خلف السُّنَّة؛ لأنّ همّهم الأساس كان ولا يزال أن يكون لهم وطن تتساوى فيه الحقوق وتسمو فيه العدالة... وفي النّهاية، خرجت فرنسا، وبقي الشّيعة في لبنان يسعون إلى نيل حقوقهم وموقعهم الطّبيعيّ في البلد الّذي ارتضوه وطنًا نهائيًّا لأبنائهم.

1- ذلك ما قاله المفوّض السّامي الفرنسيّ هنري بونسو (Henri Ponsot) للشيخ محمد الجسر في محاولة منه لثنيه عن ترشّحه لرئاسة الجمهوريّة. انظر: وليد عوض: أصحاب الفخامة: رؤساء لبنان، الأهليّة للنّشر، بيروت، 1977م، ص: 190.

2- إدموند رباط: «التّكوين التّاريخيّ للبنان السّياسيّ والدستوريّ»، ترجمة حسن قبيسي، منشورات الجامعة اللّبنانيّة، قسم الدّراسات القانونيّة، والسّياسيّة، والإداريّة، بيروت، 2002م،ج2، ص: 734.

المصادر والمراجع

1. أحمد رضا: «مُذكّرات للتّاريخ ـ حادث جبل عامل 1914م- 1922م»، تحقيق وتقديم منذر محمود جابر، دار النهار، بيروت، 2009م .
2. أصدقاء رشيد بيضون، «رشيد بيضون قول وفعل»،1967/7/1م، لا.ت.
3. أمين سعد: «الثورة العربيّة الكبرى، تاريخ مفصل جامع للقضيّة العربيّة في ربع قرن»، القاهرة: لا.ت.
4. تمارا شلبي: «شيعة جبل عامل ونشوء الدّولة اللّبنانيّة 1918م ـ 1943م»، ترجمة عايدة سركيس، دار النهار، بيروت، 2010.
5. جاك كولان: «الحركة النّقابيّة في لبنان 1919م ـ 1946م، تعريب نبيل هادي، دار الفارابي، بيروت، 1974م.
6. حسّان حلّاق: «التّيّارات السّياسيّة في لبنان 1943م ـ 1952م: مع دراسة للعلاقات اللّبنانيّة العربيّة واللّبنانيّة الدّوليّة، معهد الإنماء العربيّ، بيروت، 1981م.
7. حسن نصر الله: «تاريخ بعلبك»، دار الوفاء، بيروت، 1984.
8. حسين علي الحاج حسن: «الاتّجاهات السّياسيّة لشيعة لبنان بين عامي: 1920م ـ 1960م»، دار الولاء، بيروت، 2019م .
9. رضا التامر: «ذكريات رضا التامر»، دار النّهار، بيروت، 1997م.
10. ستيفان وينتر: «الشّيعة في لبنان تحت الحكم العثمانيّ 1516م ـ 1788م»، ترجمة محمد حسين المهاجر، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلاميّ، بيروت، 2016م .
11. صابرينا ميرفان: «حركة الإصلاح الشّيعيّ، علماء جبل عامل وأدباؤه من نهاية الدولة العثمانيّة إلى بداية استقلال لبنان»، ترجمة هيثم الأمين، دار النّهار، بيروت، 2003م .
12. طلال عتريسي: «شيعة بيروت: مكابدة الفقر والتّهميش»، مقالة في كتاب ضمن مجموعة: «الشّيعة في لبنان من التّهميش إلى المشاركة الفاعلة»، دار المعارف الحكميّة، بيروت، 2012م.
13. عبد الحسين شرف الدين: «بغية الرّاغبين في سلسلة آل شرف الدين»، الدار الإسلاميّة، بيروت، الجزء 2، 1991م.

14. عبد الحسين صادق: «سقط المتاع»، ديوان شعر، تحقيق حبيب صادق، مؤسّسة الانتشار العربيّ، المجلس الثّقافيّ للبنان الجنوبيّ، بيروت، 2007م.
15. عبد الرحيم أبو حسن: « لبنان والإمارة الدّرزيّة في العهد العثمانيّ، وثائق دفتر المهمّة 1546م ـ 1711م»، دار النّهار، بيروت، 2005م.
16. علي حيدر أحمد: «المسلمون الشّيعة في كسروان وجبيل سياسيًّا ـ تاريخيًّا ـ اجتماعيًّا بالوثائق والصّور 1842م ـ 2006م»، دار الهادي، بيروت، 2007م.
17. غسان طه: « شيعة لبنان ـ العشيرة، الحزب، الدولة، بعلبك الهرمل نموذجًا»، معهد المعارف الحكميّة، بيروت، 2006م .
18. محمد جابر آل صفا «تاريخ جبل عامل»، دار النّهار، بيروت،2004م.
19. محاضر مجلس النّوّاب اللّبنانيّ، جلسة 16 كانون الأول 1929م.
20. المضبطة الصّادر عن مجلس بلديّة بعلبك في 11 كانون الثاني 1926م.
21. مهيب حمادة: «تاريخ علاقة البقاعيّين بالسّوريّين»، لا.ت .
22. نصري سلهب: «الأسباب التّاريخيّة للإحباط المارونيّ ـ المسألة المارونيّة»، بيسان، بيروت،2000م.
23. وجيه كوثراني: «بلاد الشّام في مطلع القرن العشرين: السّكّان والاقتصاد وفلسطين والمشروع الصّهيونيّ، قراءة في الوثائق الدّبلوماسيّة الفرنسيّة»، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات، بيروت، 2013م .
24. وليد عوض: «أصحاب الفخامة: رؤساء لبنان»، الأهليّة للنّشر، بيروت، 1977م.
25. يوسف خوري: «البيانات الوزاريّة»، مؤسّسة الدراسات اللّبنانيّة، بيروت، 1986م.

الرسائل الجامعيّة:

1. عبد الإله شميس: «التّعليم والمؤسّسات التّعليميّة عند الشيعة في لبنان في إطار التّحوّلات السّياسيّة والاجتماعيّة خلال القرن العشرين» دراسة غير منشورة، كلّيّة العلوم الاجتماعيّة، الفرع الأوّل، 2002م ـ 2003م، شهادة دبلوم الدّراسات العُليا في علم الاجتماع التّربويّ، الجامعة اللّبنانيّة.

المجلّات:

1. أحمد بيضون (باسمه المُستعار عباس بزي): «بنت جبيل 1936: الانتفاضة والإقطاع»، في: مجلّة «دراسات عربيّة»، العدد الحادي عشر، 1969م.
2. طلال الحسيني: مقالة بعنوان: «موجز مناقشات الدّستور سنة 1926م»، عدد الجمعة 24 شباط 2017م.
3. مجلة العرفان، مجلد 33، جزء 9 \ مجلد 36، جزء 7 .

الجرائد:

1. جريدة الأرز ـ العدد 155 ـ تاريخ النّشر: الثلاثاء 26 شباط 1924م.
2. الجريدة الرّسميّة لعام 1946م، تاريخ النّشر: 1926/02/12م .
3. جريدة لسان الحال: عدد يوم 21ـ10ـ1936.

المصادر الأجنبيّة:

1- Antoine Hokayem, La Genese de la constitution Libanaise le 1926,Antilyas les etudiants Universaitaires du Liban,1926.
2- MAE,Beyrouth,N°.1670,July1-8,1931.
3- MAE,Syrie-Liban, CP,N°.397, «Note du Commandant Pechkoff,16.1 December 1933».
4- Meir Zamir: Emile Edde and the Territorial Integrity of Lebanon, in Middle East Studies, Vol.14, No.2, 1978.